## المؤتمر المصرفي العربي السنوي 2012 في بيروت

# «الاستقرار الاقتصادي في مرحلة انعدام اليقين»

لم يكن الحدث التئام مؤتمر بأبرز الكفاءات والشخصيات المالية والمصرفية العربية ولا بالحضور النوعي للمؤسسات المالية والمنظمات الدولية الأكثر تأثيراً التي اختارت المؤتمر المصرفي العربي السنوي لإتحاد المصارف العربية في بيروت لتطلق عبره رسائل وخارطة طريق عربية فقط، بل كان الرسالة التي حرص اتحاد المصارف العربية على التمسك بها وركوب التحديات الصعبة وفاء للعاصمة اللبنانية بيروت التي تحتضن مقره الرئيسي وليتصدر الاتحاد طليعة المنظمات العربية والإقليمية الحاضنة لاستحقاقات المنطقة العربية ومصاعب السياسة والأمن فيها.

وإذ جمع المؤتمر مئات من خبراء المنطقة العربية وأبرز قادة القطاع المالي والمصرفي فيها، حيث تبادلوا الرأي والتجربة في خضم ترددات الثورات والأوضاع غير المستقرة وبدا وكأن الحاضرين قد استمدوا قوةً جديدةً من واقع تجارب بعضهم البعض فسمعوا نقداً وإشادة ونصائح وأفكاراً وما بين التباين والتوافق إجماع واحد أساسي: إتحاد المصارف العربية يجمعنا في رحلة عدم اليقين ليس فقط في ظل حدث المؤتمر بحد ذاته إنما عبر استراتيجية طويلة الأمد، متنوعة المبادرات نحو العالم العربي وصولاً إلى أميركا وأوروبا وأفريقيا وآسيا.

وجهود الأمانة العامة كانت تعبّر عن نفسها، تنظيماً هو الأرفع باستخدام التكنولوجيا الحديثة على اختلافها خصوصاً آلية الأقمار الصناعية التي عملت على نقل مشاركة كريستين لاغارد المدير العام لصندوق النقد الدولي مباشرة من واشنطن وآليات أخرى سحبت نفسها على تقنيات البث في المعرض وفي جلسات العمل.. غير أن جمع هذا الحشد من الخبراء في جلسات محورية تلامس هموم رجالات القطاع المالي والمصرفي العربي والأخذ بتجارب إقليمية وغربية أيضاً هو أمر يسجل أيضاً لرئيس إتحاد المصارف وأمينه العام اللذين عملا في ظروف سياسية واقتصادية وأمنية ضاغطة وصولاً إلى خروج هذا المؤتمر بخارطة طريق مستقبلية تساعد في تأطير تحرك المرحلة المقبلة التي تفصل عن المؤتمر العربي السنوي 2013 المرتقب في مملكة البحرين.

رجاء كموني

الرئيس ميقاتي والحاكم سلامة مع أعضاء مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية

المؤتمر انعقد هذه السنة تحت عنوان «الاستقرار الاقتصادي في مرحلة انعدام اليقين»، برعاية رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي وبالتعاون مع مصرف لبنان والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وجمعية مصارف لبنان ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلدان العربية، وحضره أكثر من 600 شخصية من 28 دولة عربية وأجنبية، وتوزعت جلسات العمل على عدة محاور أبرزها دور الاستقرار السياسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية، وعوامل الاصلاح في العالم العربي والاستجابة لتحديات المرحلة، وأولويات القطاع المصرفي والأسواق المالية في مرحلة التغيير والتحوّل، والحكم الرشيد والمسؤولية الاجتماعية في القطاع المالي والمصرفي العربي.

## يوسف: الفترة المقبلة صعبة والتحوّل قد يطول

حفل الافتتاح ابتدأ بعزف النشيد الوطني اللبناني ثم ألقى رئيس إتحاد المصارف العربية **عدنان أحمد يوسف** كلمته، فأشار إلى إشتداد تداعيات الأزمة المالية العالمية على مسيرة إنتعاش الإقتصاد العالمي، وأشار إلى الإضطرابات السياسية الخطيرة التي تنعكس مباشرة على الأوضاع الإقتصادية والنظم المالية في المنطقة، إضافة إلى الأحداث الأخيرة التي شهدتها بيروت، حيث كان إتخاذ قرار عقد المؤتمر في مثل هذه الظروف يمثل تحدياً كبيراً لإتحاد المصارف العربية، خصوصاً لجهة المشاركة العربية والدولية الكثيفة التي يجسدها هذا المؤتمر في كل عام منذ 16 عاماً، ولقد كان للأحداث والثورات والإضطرابات التي شهدها ولا يزال بعض دولنا العربية تأثير مباشر وواضح على النمو الإقتصادي للمنطقة العربية ككل. ففي مقابل نسبة نمو إجمالي بلغت 4.7 في المئة خلال العام 2010، بلغت هذه النسبة 3.3 في المئة خلال العام 2011، ومن المتوقع

**ميقاتي: دعم دور اتحاد المصارف العربية وإبعاد السياسة عن الاقتصاد**

الرئيس وبعض أعضاء المجلس

أن تنخفض إلى 3 في المئة حتى نهاية العام 2012، مع الإشارة إلى أن دول الخليج سوف تسجل متوسط نسبة نمو 4.9 في المئة خلال العام الحالي، مقابل 2 في المئة لمجموع الدول العربية الأخرى. ونسبة النمو لدول الخليج سوف تكون مدفوعة بعائدات صادرات النفط المرتفعة نتيجة إرتفاع أسعار النفط خلال العامين الماضي والحالي. ومن المتوقع أن تبلغ قيمة صادرات النفط للدول العربية مجتمعة خلال العام الحالي حوالي 970 مليار دولار، منها 730 ملياراً صادرات دول الخليج.

وأشار يوسف إلى تراجع الإستثمار المباشر في الدول العربية نتيجة الأحداث المذكورة، حيث سجلت الدول العربية إستثماراً مباشراً وارداً بلغ حوالي 50 مليار دولار عام 2011، مقابل حوالي 66 ملياراً عام 2010. ومن المتوقع أن يرد إلى المنطقة العربية إستثمارات مباشرة بحوالي 53 مليار دولار خلال العام الحالي.

أما فيما يتعلق بقطاعنا المصرفي العربي، فعلى الرغم من كل ما يجري في المنطقة العربية، والتطورات الإقتصادية والمالية الدولية، فإن قطاعنا المصرفي العربي بشكل عام لا يزال بمنأى عن كل تلك التطورات، ولم يتأثر بشكل كبير كما حدث للقطاعات الإقتصادية الأخرى. وهكذا فإن معظم القطاعات المصرفية العربية تأقلمت مع الأحوال المستجدة، أو حتى تجاوزت تأثيراتها.

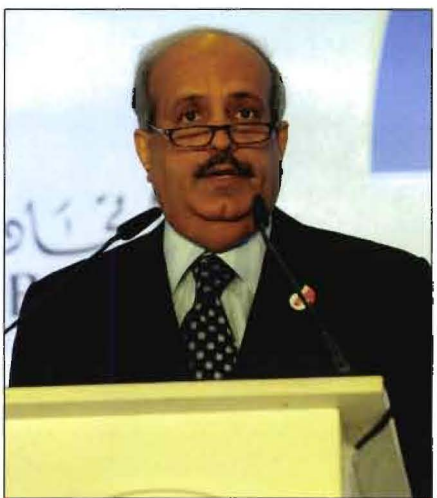

**يوسف: الفترة المقبلة صعبة والتحوّل قد يطول**

ونؤكد أنه وعلى الرغم من كل ما جرى ويجري، فإن كفاءة وأداء القطاع المصرفي العربي هما في وضع جيّد، حيث يحتفظ هذا القطاع بنسب ملاءة ممتازة، ونسب سيولة جيدة جداً، ولا يزال يحقق نسب ربحية جيدة.

وتشير تقديراتنا إلى أن موجودات القطاع المصرفي العربي قد بلغت حوالي 2.6 تريليون دولار بنهاية العام 2011، وودائعه حوالي 1.45 تريليون دولار، وقروضه حوالي 1.3 تريليون دولار، ورأسماله حوالي 285 مليار دولار.

وأشار يوسف بالقول إن الدور الجديد للمصارف العربية في مواجهة الأزمات المالية الدولية التي حذرنا منها قبل حدوثها، وفي مواجهة تحديات الربيع العربي وتداعياته، يتطلب جهوداً كبيرة، تتمثل في تطوير الإستراتيجيات والسياسات المصرفية وإدارة مخاطر العمليات المصرفية، وصولاً إلى نوعية الخدمات والمنتجات المصرفية. وهذا الدور الدولي الذي يعمل إتحاد المصارف العربية على جعله هدفاً رئيسياً تسعى إليه المصارف العربية

د. طربيه مع بعض أعضاء مجلس إدارة الاتحاد وأعضاء في الوفد المصرفي العراقي ضم: كاظم ناشور، حمدية الجاف، مناف بدري حسن ود. عبد السلام الجناحي

وجمعيات المصارف العربية هو جدير بمصارفنا العربية التي أثبتت مرونتها وقدرتها على مواجهة حتى أصعب الأزمات، ونرى أن أحد أهم الأساليب لتحقيق هذا الدور الجديد، هو إقامة تكتلات مصرفية عربية ضخمة قادرة على منافسة المجموعات المصرفية الدولية.

أما لماذا، «الإستقرار الإقتصادي في مرحلة إنعدام اليقين» ؟ كلنا يعلم أن دولاً عربية أساسية تمر اليوم بمرحلة إنتقالية لإدارة التغيير السياسي والإستجابة للمطالب الإجتماعية الملحة. وهي تواجه إرتفاعاً في أسعار واردات النفط، ويشهد العديد منها تراجعاً حاداً في الإستثمارات الأجنبية والسياحية، وقد ساهمت تحركات معاكسة في المقومات الأساسية وفي معنويات المستثمرين بإنخفاض في مؤشرات أسواق الأسهم، وإنتشار المخاطر السيادية، وتخفيض تقييم الإئتمان، وتدفقات رأس المال. وأمام هذا الواقع، من المتوقع أن تكون الفترة المقبلة صعبة، فالتحول السياسي قد يطول أكثر من المتوقع، الأمر الذي يتسبب بتكاليف كبيرة، وطالما أن التحولات السياسية مستمرة، فسيبقى المستثمرون من القطاع الخاص في حال من الإنتظار والترقب، حيث سيستغرق الأمر بعض الوقت لعودة الإستثمار والسياحة ورؤوس الأموال.

وإن الحفاظ على إستقرار الإقتصاد الكلي يمثل عاملاً أساسياً في دعم عملية إنتقال السلطة وتجنب الإضطرابات الإجتماعية، وفي هذا المجال فإننا ندعو الحكومات إلى ضبط الإنفاق وتعزيز شبكة الأمان الإجتماعي، كما ندعو المصارف المركزية أن تحفظ الإستقرار النقدي الذي قد يتطلب في بعض الحالات المزيد من المرونة في سعر الصرف للتخفيف من التأثر بالعوامل الخارجية.

وفي المقابل فإن معالجة المشكلات البنيوية على المدى الطويل لا تقل أهمية عن وضع الإقتصاد على مسار مستدام، حيث تحتاج دولنا العربية الشقيقة التي تمر في مرحلة إنتقالية إلى بناء مسارات خاصة بها في إتجاه التحول الإقتصادي لتوليد مستوى من النمو أكثر شمولاً.

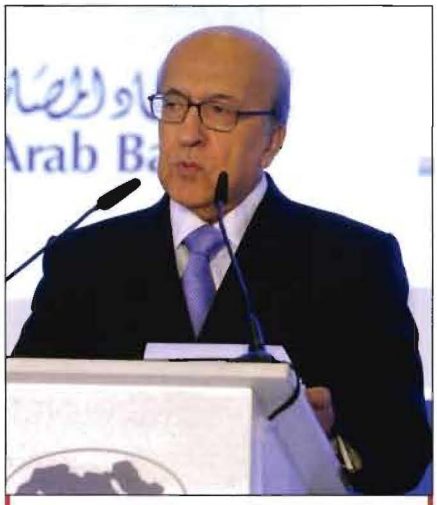

طربيه: لا استثمار دون استقرار أمني وسياسي

## طربيه: لا استثمار دون استقرار أمني وسياسي

ثم تحدث رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب **الدكتور جوزف طربيه**، فقال إن نتائج الربيع العربي في حلوها ومرّها لا تزال في جزء كبير منها في

مرحلة المخاض، ولن تتخذ مفاعيلها النهائية إلا بعد مسيرة يشوبها الكثير من الحذر وعدم اليقين. وسيزداد الوضع تعقيداً بسبب تفاقم الأزمات الاقتصادية العالمية التي تحط بثقلها على مجريات الأحداث في منطقتنا. في الواقع، إن تاريخنا يكتب في خضم هذه التغيّرات ومصارفنا العربية موجودة في صميم المشكلات الكبرى التي تتخبط فيها المنطقة العربية ومنها: ضعف النمو الاقتصادي والبطالة وعدم الاستقرار والفساد. ومن نافل القول إن نجاح المصارف العربية في أداء دورها يتطلب رسم استراتيجيات تتعامل بمرونة مع مجريات الأحداث الحاصلة على الساحات الدولية والاقليمية والمحلية. وليست الامكانات هي التي تنقصنا في العالم العربي، اذ لنا منها ما يزيد عن حاجات تغطية التمويل والائتمان للنمو المرتقب في عمليات الاستثمار البيني والتبادل التجاري. وليست الكفاءات البشرية هي التي تنقصنا، وإنما تعزيز الاستقرار الأمني والسياسي كي تمهّد لمناخات الاستثمار في عالمنا العربي ولتفعيل العلاقات الاقتصادية البينية. وهذه كلها تبقى أهدافاً استراتيجية لمستقبل بلداننا وشعوبنا، ننشدها في سبيل تحقيق التنمية الشاملة وتحسين قدراتنا للتقدم والرخاء، وفي هذا السياق، يأخذ عملنا كمصرفيين كل أبعاده بفعل الجهود التي نبذلها للمساهمة في النهوض باقتصاداتنا ومجتمعاتنا. وإن الخوف من الغد – على قول رئيس المفوضية الأوروبية جوزي مانويل باروزو – يجب ألا يمنعنا من مجاراة الأحداث التي تحصل اليوم، إنه موعد مع التاريخ علينا ألا نفوّته.

**القصار: لبنان بلد آمن والتنمية تحتاج إلى الأموال والموارد**

وفي وقت تعمل مصارفنا في اقتصادات محلية وإقليمية صعبة، وبهدف مواجهة تحديات المهنة المصرفية التي تشكل عجلة النمو، على مصارفنا أن تدير المخاطر وتسهر على تطبيق قوانين مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتطبيق العقوبات الاقتصادية المفروضة على بعض الدول، إضافة إلى قوانين وتعاميم البنوك المركزية والهيئات الدولية، إضافة إلى إيجاد حلول لإزدياد وتيرة الديون المتعثرة في هذه الأوضاع غير الطبيعية.

من هنا ضرورة التعاون الوثيق بين مصارفنا لدرء هذه الأخطار، إننا نعوّل إذاً على القيم الكبرى التي تجمعنا وعلينا بذل الجهود الحثيثة لتحقيق تعاون وثيق في كل المجالات، وبهذا نعمل على طمأنة المستثمرين الأجانب والعرب لتشجيعهم على الاستثمار في مستقبل منطقتنا، وقد نجح لبنان حتى الآن، مدعوماً بإرادة دولية وعربية واضحة، عن الابتعاد، ولو بصعوبة عن العواصف الضاربة في المنطقة، التي تلفحه بتأثيراتها المدمرة بين حين وآخر.

أما على الصعيد المصرفي، تواصل مصارف لبنان أداءها الجيد على رغم الظروف الداخلية وظروف المنطقة الصعبة. فقد سجلت قاعدة الودائع نمواً بنسبة 5.4 خلال التسعة اشهر الاولى من العام 2012 مقارنة بـ 6 في المئة للفترة المماثلة من العام 2011. أما قاعدة التسليفات فقد سجلت نمواً نسبته 7.4 في المئة خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2012 مقارنة بـ 11 في المئة للفترة المماثلة من العام 2011 ، وسجل احتياطي المصرف المركزي بالعملة الأجنبية المستوى الأعلى له متخطياً عتبة 35 مليار دولار في نهاية تشرين الأول 2012.

## القصار: الإعداد لورقة تنموية لاجتماع الرياض 2013

وفي كلمته قال رئيس إتحاد الغرف العربية السابق **عدنان القصار**: إن الدول العربية كغيرها من دول العالم تواجه اليوم قدرا من التراجع في مسيرة النمو والتنمية بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي، وإن أحداث الربيع العربي أدت إلى إنحسار في النمو الاقتصادي وتراجعاً في التنمية الاقتصادية، ولو أن هذا التحول يحمل معه عناصر هامة من الديمقراطية، والحرية الاقتصادية، والتغيير، بما يعزز الامكانيات المستقبلية، إلا أن من شأن ذلك فسح المجال نحو مزيد من التبادل التجاري والاستثمار، وذلك مع وجود ثروة نفطية كبيرة توفر سيولة مالية هائلة تسهم في انعاش التجارة، وإن مرحلة «عدم اليقين» تشكّل هاجساً للمستثمرين العرب والأجانب، ولرجال الأعمال والمصارف على حد سواء. وبالتالي فإنها تشكل عائقا في وجه النمو والتنمية، ما لم يتم العمل على توجيهها الوجهة السليمة. وإننا نرى أن شعار هذا المؤتمر يلخص بامتياز الوضع الاقتصادي الحالي في المنطقة العربية وفي المستقبل.

ودعا إلى توجيه الاستثمارات العربية بالأولوية نحو الاقتصادات العربية، والإتحاد في صدد إعداد رؤية في هذا الشأن يرفعها إلى القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية العربية المقرر انعقادها في الرياض مطلع 2013. ولن يدخر وسعا بالتعاون مع جامعة الدول العربية لتنفيذ كل المشروعات المهمة التي أقرت في قمتي الكويت وشرم الشيخ، في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة.

## سلامة: النمو 2 في المئة

من جهته قال حاكم مصرف لبنان **رياض سلامة** إن الأسباب المؤدية إلى القلق على المستقبل الاقتصادي والمالي عالمياً وفي المنطقة قد تعددت، ومن أهمها:

- أزمة الديون السيادية في أوروبا والانكماش في التسليف في هذه القارة، إذ إن مصارفها مطالبة بتخفيض رافعتها المالية بين 2 و3 تريليون دولار أميركي، محاولة الولايات المتحدة مرة أخرى رفع سقف مديونيتها، والتراجع في النمو لدى الدول الناشئة، وفقدان الدول العربية غير النفطية احتياطاتها من العملات الأجنبية وانزلاقها نحو النمو الاقتصادي السلبي، وكل هذه المعطيات تحصل في ظل أجواء تعيد العالم نحو الحِمائية وتبعده عن الانفتاح، ومن أهم مظاهر هذا المنحى حرب العملات التي نشهدها، ويبقى لبنان وبالرغم من كل ما ورد قادراً على تحقيق النمو الذي نتوقع أن يبلغ 2 في المئة هذا العام، وهو يحافظ على قدراته المالية التي تمكّنه من تمويل حاجاته.

في هذا الإطار، يعمل مصرف لبنان على ترسيخ الثقة بالنموذج المصرفي اللبناني الذي طبَّق معايير بازل- 3 من خلال التزامه بتعاميم مصرف لبنان وذلك قبل أن تقرَّ الدول المعنية في اجتماعاتها في بازل هذه التوصيات، ونحن مستمرون في تدعيم رسملة المصارف اللبنانية إلى ما يفوق متطلبات بازل- 3 من أجل إبقاء مصارفنا منخرطة في العولمة المصرفية.

وقد تجاوزنا مرحلة الشك بالتزام مصارفنا احترام القواعد الدولية لمكافحة

**سلامة: موجودات مصرف لبنان الأعلى تاريخياً وتوقعات بنمو مرتفع**

**في كلمة عبر الأقمار الاصطناعية من واشنطن لاغارد: ملتزمون دعم التنمية في الدول العربية**

تبييض الأموال والالتزام بتطبيق العقوبات التي اقرّت في الأمم المتحدة أو في الجامعة العربية أو إفرادياً في دول نتعامل بعملاتها أو مع مصارفها.

ويعمل مصرف لبنان أيضاً على تعزيز وتحفيز التسليف بهدف زيادة الطلب الداخلي حيث ستنمو التسليفات بنسبة 10 في المئة، هذا وذلك تداركاً منا بأن النمو وفرص العمل يأتيان من النجاح في توسيع حجم الاقتصاد اللبناني.

ربما قد ينتج عن ذلك زيادة العجز في الميزان التجاري وعجز في ميزان المدفوعات، إلا أن هذا العجز غير مقلق في ظل توفر سيولة مرتفعة بالعملات الأجنبية لدى القطاع المصرفي وموجودات من العملات الأجنبية هي الأعلى تاريخياً لدى مصرف لبنان، وسيتابع مصرف لبنان سياسته الهادفة إلى الاستقرار بالفوائد وبالليرة اللبنانية، وهو قادر على ذلك لتوفّر الإمكانيات، وذلك من دون إحداث تضخم من خلال اكتتابه بالسندات السيادية أو انكماش من خلال ضبطه للسيولة بهدف لجم التضخم والسيطرة على أسواق القطع التي هي في قبضته.

## لاغارد: لمساندة دول الربيع العربي

ووجّهت المدير العام لصندوق النقد الدولي **كريستين لاغارد** كلمة عبر الأقمار الاصطناعية قالت فيها إن الصندوق يساهم في تعزيز التعاون مع الدول العربية في مرحلة التحول الديمقراطي، في ظل وجود حكومات منتخبة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وضرورة مراعاة خصائص الاقتصاد في تلك المنطقة، بالتوازي مع ما يشهده العالم من أزمات مالية وتباطؤ النمو في العديد من الدول، وإن دول العالم ومنها المنطقة العربية، تواجه عدة تحديات، منها ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وآثار أزمة منطقة اليورو، والأزمة المالية العالمية، والتحديات الحقيقية تشمل تقلص تحويلات المغتربين خارج الدول العربية، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدل الفقر والبطالة بين الشباب، وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية لدى دول الربيع العربي.

وأضافت:«الشعوب العربية قدمت مطالبها خلال الثورات التي مرت بها الدول العربية، ووضعتها أمام صانعي السياسات الاقتصادية والمالية والسياسية، وأن ذلك لا بد أن يقابل من جانبهم بتلبية تلك التطلعات، وأن دور صندوق النقد الدولي في تلك المرحلة الانتقالية، يتمثل في تقديم كافة أنواع الدعم والمساندة للدول العربية، وذلك عن طريق علاج المشكلات الاقتصادية، وإعادة هيكلة دعم الطاقة والغذاء لضمان وصوله إلى مستحقيه، وترشيد الإنفاق الحكومي، وعلاج العجز

الرئيس ميقاتي متقلّداً الوشاح الأرجواني من إتحاد المصارف العربية

في موازنات بعض الدول وتراجع احتياطياتها الأجنبية.

وأشارت لاغارد في كلمتها إلى استمرار المشاورات مع الحكومة المصرية، بشأن قرض قيمته 4.8 مليارات دولار،مشيرة إلى مساعدة دول الربيع العربي، وتقديم الدعم الفني والمالي لتعزيز النهوض الاقتصادي، والتحول الديمقراطي، مشيرة إلى الانتظار لحين الاستقرار السياسي في سوريا،والتطلع لحين ما وصفته بمأساة سوريا لتقديم الدعم لها.

## ميقاتي: دعم دور اتحاد المصارف وابعاد السياسة عن الاقتصاد

رئيس الحكومة اللبنانية **نجيب ميقاتي** نوه في كلمته أمام المؤتمرين بدور اتحاد المصارف العربية، الذي يرصد التطورات، ويستشرف بكل موضوعية آفاق مستقبل إقتصاداتنا العربية، وهو اليوم يدق جرس الإنذار، لإثارته موضوع الاستقرار الاقتصادي في مرحلة دقيقة، وهذا ما يجب علينا جميعاً ان نبوح به بصوت عالٍ. وما اجتماعكم اليوم، بما تمثلون من مؤسسات وهيئات ومصارف ورجال اعمال واقتصاديين، إلا الدليل على حرصكم ورغبتكم الصادقة في مواجهة هذه التحديات وانعكاساتها، وعلى إيجاد حلول لمصاعب يجب تخطيها».

وأضاف: يعيش لبنان وسط تداعيات التحوّلات العربية والعالمية وعلى رغم ذلك فقد حقق نسبة نمو لا تزال إيجابية مع الحفاظ على مستوى منخفض نسبياً من التضخم ، وعلى الرغم من تأثر لبنان سلباً بالأوضاع السياسية والامنية والاقتصادية الجارية في منطقتنا العربية والعالم، إلا أنه كان من اقل الدول تعرضاً لتأثيرات الأزمة المالية العالمية، كما كان قطاعه المصرفي بين أكثرها حصانة ومناعة، بحيث تجاوز حجم هذا القطاع ثلاثة أضعاف حجم الاقتصاد اللبناني في خلال العام الفائت.

إن حكومتنا تقوم بدرس خطة عمل للإصلاح الإقتصادي والإجتماعي تتمحور حول تدعيم الاطار الإقتصادي، مساعدة القطاع الخاص وإعادة تأهيل البنى التحتية من طاقة ومياه وصرف صحي، وتنمية وحماية الإنسان عبر التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، ودعم التنمية المناطقية والبلدية، والعمل على الإصلاح المؤسساتي والإداري. وهذه الخطة التي تمتد على أمد متوسط تتضمن منظومة من نحو ثمانين إجراءً ومشروعاً في شتى القطاعات.

وأضاف الرئيس ميقاتي أنه في نطاق الإقتصاد الكلي تعمل الحكومة على إصلاح منهجية إعداد الموازنة وتطوير قوانين المالية العامة وترشيد الضرائب والرسوم وتبسيط نظامها،

الرئيس ميقاتي ويوسف يكرِّمان سركيس يوغورادجيان

وإنشاء هيئة لإدارة الأصول العامة. كما تعمل الحكومة على توحيد الرؤية حول دور القطاع الخاص وامكان تفعيله اكثر، وعلى إصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وعلى رغم الاوضاع الإقليمية الراهنة حافظ القطاع المصرفي في لبنان على مناعته ودوره في إستقطاب الودائع، فزاد مجموع الودائع في المصارف التجارية اللبنانية بمعدل سبعة في المئة سنويا وأصبح يساوي ثلاثة اضعاف الناتج المحلي الإجمالي. وفي الوقت ذاته نمت تسليفات القطاع الخاص بمعدل سنوي يقارب العشرة في المئة مما يجعل حجم التسليفات

ممثلة منظمة Child & Youth Finance تتسلم درعاً تكريمية

هذه يوازي الناتج المحلي الكلي. كل ذلك يؤكد الدور الرائد الذي طالما لعبته المصارف اللبنانية في القطاع المالي في منطقتنا العربية. وأشار الى ان حاكم مصرف لبنان اليوم يقوم بمعاونة سلطات الرقابة المصرفية، بتدعيم مناعة القطاع المصرفي والإمتثال الى المعايير الدولية الجديدة، في ما يتعلق بإدارة المخاطر ومعدلات الملاءة والسيولة. وقال: في هذا الإطار تعمل الحكومة على تفعيل دور هيئة الاسواق المالية التي تم تشكيلها كي ينمو قطاع السندات والأسهم فتكتمل بذلك هيكلية القطاع المالي الذي يجب ألا يقتصر على القطاع المصرفي وحده.

وختم الرئيس ميقاتي، أنه لا يجب أن نستخدم الاقتصاد من أجل اهداف سياسية، ولنجعل من الامور الاقتصادية أولوية فتكون السياسة هي الآلية المحفزة والداعمة لها.

عريف الاحتفال د. أحمد سفر وجيرو بيلليموريا